مشكلة الوجود عند صدر المتألهين الشيرازي او مدرسة الحكمة المتعالية

- أصالة الوجود :

اذا درسنا القضايا الآتية : الإنسان موجود ، الفرس موجود ، النبات موجود أدركنا ان العقل التحليلي على مستوى الذهن ، يحلل كل قضية من تلك القضايا الى مفهومين احدهما غير الآخر ، الأول الماهية والثاني الوجود . واما على مستوى الواقع الخارجي، فمن الواضح انه لا يوجد إلّا شيء واحد ، يكون منشأ لترتب الآثار عليه ، وحينئذ يبرز التساؤل الآتي : هذه الواقعية الواحدة المتحققة في متن الواقع هل هي الوجود او الماهية ؟ فالمتحقق هو الأصيل ، والآخر الإعتباري .

وقد ساق الملا صدرا أدلة وشواهد عديدة لإثبات أصالة الوجود. ومن ذلك أنه في إثبات العرض أو الصفة في العبارة لموضوع معين أو إصدار حكم معين، ثمة دائما اتحاد وجودي بين الموضوع والمحمول، ذلك أن الموضوع والمحمول مفهومان متغايران، والذي يسمح بالحمل أو الحكم هو اتحادهما في الوجود، إذاً الأصالة من نصيب الوجود.

وإذا لم نعتبر الوجود أصيلا، وقلنا إن ماهية الأشياء هي أصل الأشياء وحقيقتها . ونعلم أن الماهيات متغايرة وجوديا وذاتيا ، سيتعذر حمل المحمول على الموضوع. عندئذ لن يتسنى القول إن «الشجرة خضراء» لأن ماهية الشجرة تختلف ذاتيا عن ماهية الخضرة .

يقول الملا صدرا: حينما يكون «تحقق» أي شيء وأية ماهية منوطا بإضافة الوجود إليه، إذاً فالوجود نفسه أولى بـ«التحقق الخارجي» وأقرب من سائر الأشياء إلى الحصول والكينونة. وبوسعنا أن نسوق مثالا لهذا البرهان: حينما نعتبر وجود الماء ضروريا لرطوبة أي شيء، سيغدو إثبات الرطوبة للماء ذاته أكثر ضرورة، وسيكون الماء نفسه أولى بالرطوبة وأقرب إليها من سائر الأشياء، بل إن ثبوت «الوجود» لـ«الوجود» لا يحتاج إلى دليل، ذلك أن «الوجود» حالة ذاتية بالنسبة لـ«الوجود» كما أن الرطوبة ذاتية بالنسبة للماء .

يسوق الملا صدرا مثاله من البياض في الأشياء البيضاء، فيقول: حينما يصح أن تقولوا للورق ، والذي لا يمثل عين البياض بل معروضا للبياض ـ أنه أبيض، فإن البياض ذاته أولى وأحق من الورق بالاتصاف بالبياض، لأنه هو البياض بعينه.

وبنظرة أخرى لإشكالية الماهية والوجود، يقول الملا صدرا: أحيانا نتصور ماهية ما بمعزل عن الوجود، أي إننا نغفل عن وجودها الخارجي (بينما لا يكون الأمر

كذلك بالنسبة للوجود) ومعنى ذلك أن الماهية لا تقتضي دوما التلازم والارتباط بالتحقق الخارجي. وبالتالي، فالوجود هو الأصل في تحقق الأشياء والموجودات. وأذهاننا تنتزع الماهية من ذلك الموجود الخارجي، فالماهيات أمور اعتبارية: «التعينات أمور اعتبارية».

-تدرّج الوجود :

بعد إثبات أصالة الوجود وانتزاعية الماهية، تطرح قضية تشكيك الوجود الخارجي بمعنى تدرجه وتراتبيته. ولكن لا بد من التطرق إلى مفهوم «اشتراك الوجود» قبل الخوض في تشكيك الوجود.

وقد ذكرنا أن الوجود يتجلى في جميع الماهيات ، أي الموجودات الخارجية التي يختص كل واحد منها بقالبه وشكله ومميزاته. وبالرغم من تنوع الوجود (بسبب تنوع الماهيات والقوالب) غير أن كل هذا التنوع يرجع إلى نمط وسنخ واحد، فكل الأشياء هي «وجود». وبتعبير آخر: «الوجود مشترك بينها جميعا». .

على أن الاشتراك ممكن على نحوين: فهو تارة «اشتراك لفظي» محض ككلمة «عين» بالعربية التي تفيد عدة معان لا صلة بينها إطلاقا (العضو الذي يبصر، ينبوع الماء ، دينار الذهب ، الجاسوس) فهي اسم مشترك بين تلك المعاني رغم اختلافاتها الحاسمة.

وتارة لا يكون الاشتراك في اللفظ بل في المعنى أي إن ثمة حقيقة وواقع مشترك بين أفراد متعددين بالرغم من تباين درجات الشدة والضعف في توفرهم على هذا المشترك المعنوي. ومثال ذلك اشتراك الوجود ما بين الموجودات والماهيات، إذ إن بينها فعلا شيء مشترك ومهم جدا هو الوجود، فوجود شيء معين لا يختلف عن وجود أي شيء آخر إلا في الحدود والمقدار والتعريف. وهذا اشتراك يسمى في الفلسفة الإسلامية بالاشتراك المعنوي .

والسؤال الذي يطرح ها هنا: إذا كان وجود الأشياء متساويا فيما بينها، وكانت كلها مشتركة في الوجود إذا، ألا ينبغي ارتفاع جميع الفوارق والتباينات وتشاكل وتماثل كافة الأشياء؟ جواب الملا صدرا هو: صحيح أن مبدأ الوجود مشترك بين جميع الأشياء، بيد أن الوجود يختلف فيها شدة وضعفا ، وهذا التفاوت في درجات الوجود من حيث الشدة والضعف يفرز تباين التعاريف وحدود الأشياء وتخومها

فتتمايز الماهيات عن بعضها، وينتج «الكثرة» بمعناها الفلسفي ، وبهذا فقد اتضح المقصود بتدرج الوجود (أو تشكيكه كما في الاصطلاح).